

COPYRIGHT

This microfiche is supplied by the British Library, Oriental and India Office Collections and is for private study or research only. The material is subject to copyright and may not be reproduced without the written permission of:-

The British Library
96 Euston Road
London NW1 2DB
United Kingdom

الحقوق محفوظة

تقدم المكتبة البريطانية
قسم المجموعات الشرقية والمكتبة الهندية
هذا الميكروفيلم من أجل افادة الدراسات الخاصة والأبحاث فقط.
جميع الحقوق بما يخص هذه المادة محفوظة ويحظر استخراج
نسخ عنها بدون موافقة المكتبة البريطانية خطيا.

BL MANUSCRIPT NUMBER: ADD. 6905 | 2.

TITLE: QAQIDAT AHL AL-TAWHID

AL-MUHTARAJAH

AUTHOR: AL-SANUSI MUHAMMAD IBN

YUSUF

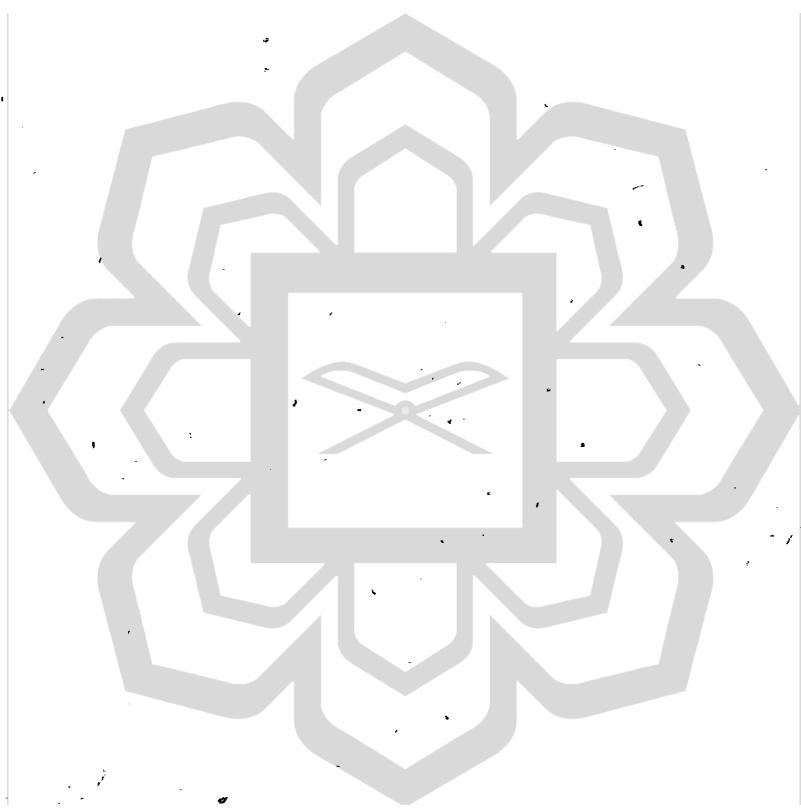
DATE: 16-17 CENT.

SPECIFICATIONS: FOLIOS 10a-20a

SIZE: 22 x 15.5 cm.

BL CATALOGUING

REFERENCE: OCAC



THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

1	2	3	4	5	6

2

اللهم صل على سيدنا عبد الله وصحبه وصه
أنت أنت من رحمتك نحن مخلوقاتك

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
اللَّهُ أَكْبَرُ
اللَّهُ أَكْبَرُ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَكْبَرُ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
اللَّهُ أَكْبَرُ
اللَّهُ أَكْبَرُ
لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ أَكْبَرُ

أَفْجِدُكَ لَا سِتْرَالَةَ أَنْ تُوْجِهَ نَفْسَكَ وَاللَا كُنْ أَنْ تُفْجِدَ مَا هُمْ أَمْوَاتٌ
عَلَيْكِ دِيْنٌ نَفْسِكَ وَمَوْلَقٌ غَيْرُكَ لِسَا وَانَّكَ لِكُلِّ الْهَمَّاتِ وَإِنْمَا هُنَّا إِنَّا
أَمْوَاتٌ مَوْلِفُ الْفَلَقِ نَفْسِكَ مِنْ زِيَادَةِ النَّهَافَتِ وَالْجَمِيعُ بَيْنَ مُتَنَافِيْكُ
وَهُمْ قَدْمَكَ عَنْ نَفْسِكَ وَتَلْهُوكَ عَنْهَا الْوِجْهُ بِسَبِّقِ الْغَامِلِ هُنْ فِيْلَهُ
فَإِنَّهَا كَانَتْ ذَانَةً نَفْسِكَ فِيْلَهُ لِزَمَّ الْمُعْذَنِ وَفَاتَ فَلَتَ كَبِيْرَهُ أَفْلَمَ ضَرْوَةَ سَبِّقَ
عَدِيْهِ وَقَدْ كُنْتَ مَاعِنَعِ صَلْبِ لَيْدَ وَكَنَالِيْسِيْفِ صَلْبِ أَبِيْهِ وَحَمْبُوشِيْفِيْهِ الْأَمْرَانيِّ
أَعْلَمَ ضَرْوَةَ تَخْوِيلِيْ مِنْ ضَرْوَةِ الْمُصْرِفِ لَا مَنْ عَدَمَ لِيْ وَجْهَهُ مَا ذَكَرَتْ
فَالْجَمِيعُ أَنَّ ذَانِكَ الْآنَ الْبَرْهَانُ الْبَطْفَفَتِيْلَيْهِ نَشَأَتْ عَنْهَا قَطْعًا فَقَدِمَ عَلَيْهِ الْفَرْوَفَةَ
أَنْ مَا زَادَ كَانَ مَعْدُوًّا مَاءِرَهَا وَإِذَا كَانَ مَعْدُوًّا مَاءِرَهَا وَجَدَ فَلَا يَمْلَهُهُ مَنْ
مَوْجِدٌ فَقَدْ ثَمَذَكَ الْبَرْهَانُ الْقَاطِعُ بِهِذَا الْأَيْمَونَ مِنْ ذَانِكَ عَلَى مَجْوِهِ الْصَّانِعِ
دُونِ حَاجِتِلَهِ عَنْهُمْ إِذَا نَظَرَتِلَهُمْ ذَانِكَ وَجَدَتِهِ جَرِيْهَا يَعْوِقُهُ افَا
يَكُنْ وَجْهَهُ مَوْعِدَهُ وَانْفَافَهُ مَا هُوَ عَلَيْهِ مِنْ لِقَدَارِ الْخَصُوصِ وَالصَّفَفَةِ
الْخَصُوصِتِوَاهُ يَكُونُ عَلَيْهِ خَلَافَهَا فَتَقْدِمُ فَطَمَا مَا لَهَا فَنَكَدَ أَخْيَتِلَهِ فَيَقْصِيْهُ
ذَانِكَ بِعَصْرِ ما جَازَ عَلَيْهَا فَيَخْرُجُ كَمِنْهُ هُنَّ الْبَرْهَانُ الْقَاطِعُ فِيْلَهُ الْبَطْفَفَةَ
الَّتِي نَشَأَتْ عَنْهَا بِسَبِّيْلِيْهِ أَنَّهَا تَلَوْعَهُ لِلْوِجْهَ لِذَانِكَ لِعَدْرَامَكَانِ الْأَخْتِيَارِ
لَهَا حَيَّتْ تَخْتَمِرُ ذَانِكَ بِبَعْضِ مَاجِلَهُ عَلَيْهَا وَإِيْنَا لِأَطْبِعُ لَهَا فِيْهُ وَجْهَهُ ذَانِكَ
وَالْأَكْنَتِيْلَهِ شَكْلَ الْأَكْنَجِكَهُ لَا سِتْرَهُ لِجَزِيْرَهُ الْبَطْفَفَهُ وَسَائِرِ الْمَالِهِمُ
وَلَا فَكُوهُهَا وَالْأَكْنَتِيْلَهُ تَنْهَا الْبَلَوْمَتْ هَنَّا قَدِلَهُ بِهَا رَهَنَكَ الْبَطْفَفَهُ وَسَائِرِ
الْعَلَمِ

العام لم يكن ثماناً اذ كان ذلك جريراً فلما يكمله وحده وانفصاله بما هو
عليه من المقادير والصفات الخصوصية وبغيرها مما فيحتاجها الحجج
المتحمس بخصوصه بما هو عليه لوجوب استثنى المثلثين في كل ما يجب ويحوز
وسيتحقق فقد وجب لذاته سيف العدم فكلما يحب لساير العلل المماثلة له لو
جاز له يكون الا وليجبال العذر لما يأتى للزمرة
يقتضى احد المثلثين عن مثله بحقيقة وجبة وهو معال لما يلزم من اجتماع

ثيل

متناقضين وهو له يكون مثلاً غيره مثل فخرج له بالنظر فذاكه وانفصاله التي
يبينها وبين سائر المكانت البرهان القائم على حبوث العلل له عاوياً
وسقطية عرضية وكريمية واعسلمه وفرجه ان جميعه عاجزاً عن ايهاد نفسه
وعمه ايها غيره كغيره وامثله سبقه الي فاعل مختاراً افتقاره وانه من
شيئي الايسburgh فالبيان الونظر تلي تغيير صفات العالم قولاً واصحاً ولا
لذلك ينحدر وئما لا يليه من استقلاله تغيير العذر و كذلك وئما لا ينحدر
بخصوصها الاستقلالية عروه عنها وقد يرى حواوٌ لا يمد لها يدود به لافرع
ما لا يفایة له بعد ذلك حواوٌ حال فما توقف عليه من وجود العواوٌ الاب
يجب ان يكون حال الاميله من تكون عدواً مع تحقق وجودها وبهذا
يكون مملاً وجود حواوٌ لا اول اد يقلل الانبي عدمه واما بحسب تقييل
عند تطبيقه حاضر منه بذوق نهاده على نفسه ماعلم بين العددتين
من وجوبي للسوات ونفيهما وانه ينفع في كل حادث بثواب حكم

يفراغ مالا نهاية له قبله هكذا إلى أوله في الأحكام ومن لازمها سبق حكم
عليه بالفراغ فليجزم ببساطة أن يكون أثباته بحسب ما في النهاية في الأحكام لزمه
في النهاية ولحد ما يقتضيه العذر يجيز أن يكون هذا الصانع لذاته ولسيارته
العالم ففيما يجيء غير سبوق بعده ولا افتقر له محدث وذلك به وحيلا
السلسلة كما يحده لبيه أثر الله أو الدوران أو التسلسل والدور
حالات المفعول الأول من فراغ مالا نهاية بالعدد وفي الثالثة من كون الشيء الواحد
سباقا على نفسه سببا وقاها في ذلك يجيز أن يكون باقيا
لأنه لا يتحقق وجوده عدم والاعتراض ذاته تقبلها فيحتاج في ترجيح وجود
إلى مخصوص فربما يكون حادفا كيف وقدم كل طيره أن تقاضي حوى قدره ومن
هذا البيضات بعد وجوب تبرئه تعالى أو يكون جواز تقبيله أو معاهدة بينها
أو توجيهه له أو مستعملية خياله لأن ذلك كل يوجب مما تثله لله واد
فيجب له ما واجب لها وكم يقدر في وجوب قدره وتقبيله بل وفي كل وصف
من أوصاف الوهبية فيجب لعد الصانع أن يكون قادرولا ينفيه ولا زمان
أو جدلا في كل الأمانات خاصة مستحب بوجوهه ولامقدار ولا ينفيه ولا زمان
بعلا من تقاضيهم الجائزة فيلزم إفادة معاشره أو استمرار عدمه دونه هنا
تم الاستحالة كون الصانع طبيعية أو علة موجبة فإن أثبت عن التنازع
في الطبيعة بالالانع او فوات الشيء لازم عدم القائم أو التسلسل المتقد
الخلاف عليه ذكره للانفع ولذلك الشرط في ذلك أين الصانع كان يكون
عاليما

بما لا يمكّن على مالك عليه من مقاييس الصدق في اختصاص كل جزء من كلامه
 الخاصة به وأصلحه بما يقتضي إثباته عليه فهو ذلك من المحسن الذي تغير عقود البشر
 عن الأخطاء بأسرارها وحيث أن الممكّن بهذه الأوصاف التي سبق وحجزها وحصيّها
 بحسب ما يكتسبه من الانضمام إلى حبّي باختدادها وأضدادها فأنّ وفقيه
 هو يعني عليه محال لاحتياجه حينئذٍ من يحكمه وهو الفتيه باطلاق الفتقد
 إليه كل ماسواه على العزوم والتحقيق الاعتمادي في هذه الثلاثة على الدليل السمع
 لأن ذاته فظيل لم تعرف حتى تكون في حقه فإنه يبيّن الانضمام باختدادها عند ذلك
 ولا يستفيه بكونه عالمًا بعنه كونه سميّاً بمحسنه لما يخده من ورثة من الفرق
 بين علمنا بالشيء وبين تعلق سمعنا وبصرنا به قبل وجيدها بحسب كونه
 مهتمًا باثباته والتحقيق فيه الوقف، لما قد همّن أن التحقيق فيه في
 المفاسد الاعتمادية على السمع وقد ورد في السمع طالبناه والسلام
 ولم يوضع الأدلة ويجوز لهم في فيه ما وراءه ملزوماً للاتصال بالإجتناب
 يعني ويخل في العلم والحق أنه لا يلزمهم وبالجملة في جميع ما فيه ثلاثة أقوال
 واقن بها الوقف كأقدم مناوىه يقول بحسبه أن تكون هذه الا
 رضياني السمع فلا منها معان تقوم بذلك فما يقال فيكون قادرًا بقدر قدره
 بأدلة ثم كذلك إلى آخرها والتحقيق للأدلة السابقة الشاهدة وإنما لها
 لو بحسب ذلك للذات للزمرة تكون الذات قدرة ارادة علمائهم لا كذلك بعدها
 ليثبتون خاصية هذه الصفات لها وكون الشيء الواحد ذاتاً ومعنى الحال

لأنه يلزم أن يضاف إلى الإيمان وجوب معرفة الاستلزم وهذا
جمع بين متنافيين وأن يكون الوجوهات فالخاتمة جواد لحد عيقول بيت الأ
حوال وأصله الكسلة المشهورة في أخلاقها قلوا يلزم من وجدها
تفريح الوجيب وذلك مستلزم وجاهة قلة معنى القليل هنا التلازم لأفادة العلة
معلو لها الثبوت فالمهم وجوب التزمه تكرر القديم بها الاجماع المتفق
واحد قلت الموصوف للتكيش بعثاته بذلك أن الجزم يتصرف بصفات
كثيرة وهو واحد ومعنى الاجماع أن الموصوف بصفات الالوهية واحد قالوا
لم يوجه للزم نفيدة الالهة لما كان في المذهب أخص صفة وهو التقى
وذلك يوجب الاشتراك في الاعتقاد لمنع ان الفدمة صفة ثبوتية فضلا
عن ان يكون الاختلاف ثمة الايجاب للآخر في باطن المثال ممنوع لوجوب
الاشتراك في الاعتقاد المقيمية في الاختلاف تقول بهم عين ان تكون
هذه الصفات كلها قيمة اذ لو كانت شئ منها حادث للزم اهلا لا يجري عنه
او عن الاختلاف بحسب الحادثه وبل حد وثلث طریقان عدمه ملخص
من استحالة عدم الفديم والتحقق ذاته يسوق حادثا يلزم مردوده
حضرورة وقد تقدم مثله لكن في الاستدلال على حادث العالم فما يقبل
انما ينفي ذلك اذا اوجب ان القابل للبيه لا ينافي اعني او عن عنده وهو سلف
لا يقال بجواز خلوه عن ما عاشر بمقدار بالاتفاق باحد بما فتحت فانه
دونها فلا يلزم الحدوث فالجواب انه لو خلا منها مع قوله لم يعارض ان ينفي
عن

عن جميع ما يقبله من الصفات اذ القبول لا يختلف لانه نفسه والامر الدو
او الشسلسل وخلو القابل عن جميع ما يقبله من الصفات محال مطلقا في
الحادي اضافه بالاكوان ضرورة وفي العدم لوجود اضافه بما يدل عليه
ضله بالعلم والقدرة والارادة ولو فرضت حادثة للامر الدور والشسلسل
لتوقف لحدثها عليها واداعرف وجوب قدم الصفات عرف استحالته
عنهما ما قد مناه من بيان استحالته العدم عليه القديم فترجع كذا بهذا الاستحاله
التفصيل على القديم مطلقا املئ ذاته لوجود قدمه ويفتايه لما ذكره واملئ
صفاته فلما ذكر الان ومن ثم استحال عليه ذاته فنعني ان يكون كسبا يحصل
له عن دليل او ضرورة اليه يتقارنه ضرورة كعملنا بالمنا او بظرا عليه سهو
وعفنة وستحال على قدر تناهى حاجته او فعاؤه وعليه ارادته ان تكون
لفرضه على سمه وسمره وكلامه وادلة الله عليه الفول به ان يكون بجا حة
او تعابه او اضافه او يكون لامه حرجا او بظرا عليه تكون لاستلزم
جميع ما ذكر التفصيل والحدوث فيه تقول يجب لهذه الصفات
الوحدة تكون قدرة واحدة وارادة واحدة وعلم واحد وكماما
ما يدلها تقييدها بهذا النهاية فمتعلقا بها فمتلك القدرة والارادة
ككل مكن وعلم وظلم بمعنى اقسام لغة العقد وموكل باجب صحيه ومسحيل
والسمع والبصر والاراده كلها الفول به بكل موجود امل عدم النهاية فمتعلقا بها
فلا يقالوا اختصت بهم صفاتي تعلم له لاستحاله ما علمني وافتقرت